

ولم يعبأ الملك بموقف دول الجامعة العربية الأخرى، التي تبارى اعضاوها - باستثناء العراق، حيث كان صفيه نوري السعيد قد صار رئيساً لحكومتها - في التعبير عن رفضضم تحت ضغوط الرأي العام الحريص على إبقاء اسم فلسطين. واكتفى الملك عبد الله بأن أبلغ مجلس الجامعة حين التأم قبل أيام من اجراء الانتخابات، بأن «الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين، وأنه حريص على بقاء الأردن عضواً في الجامعة، وأنه مستعد للدخول في الحرب مع إسرائيل مرة أخرى اذا رأت الجامعة ذلك»^(١٦).
وخلال عقدين ونصفها وللغاية التي يقتضيها الامتناع عن انتقادها، انتقدت كل دولة عربية في ظل النقاش دائراً بين دول الجامعة خلال الشهور التي تلت وارتقت أصوات طبليت الغاء عضوية الأردن. تم انتهاء الأمر كله بتسوية عبر عنها قرار صدر عن الجامعة العربية في حزيران ١٩٥١، اظهر استحسان دولها لما اعلنته حكومةالأردن من ان «ضم الجزء الفلسطيني اليها ابداً هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على أن يكون تابعاً للتسوية السياسية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الأخرى، بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل بشأنه ما تقرره دول الجامعة العربية»^(١٧).

وإذ اخضع قطاع عزة في الوقت نفسه، للادارة العسكرية المصرية، وواجه في ظلها، ثم في ظل الادارة الخاصة التي عزتها، مصيرًا منفصلًا عن مصير الضفة الغربية، فقد تم تغييب الاستقلال الفلسطيني، وتمت تجزئته فلسطين، وغابت، ليس من الواقع فقط، بل من الذهان ايضاً، المطالبة بالدولة العربية الفلسطينية على مدى ربع قرن لاحق، الى ان احياناً مجدداً، بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٧٤. وعلى هذا النحو بين مجرى الاحداث انه في ظل الرفض العربي لاسرائيل، في ظل اعلى الاصوات واكثرها حدة في المطالبة بعروبة فلسطين واستقلالها، تم تقطيع اوصال الوطن الفلسطيني وتشتيت الشعب وتغييب اسم الوطن. وصارت الشعارات الرافضة التي ترفعها الدول العربية ستاراً غطى مصالحهما الحقيقة ومطامعها في الحصول على حصتها من اشاء المهمة.